مَهزلة "المنابر السياسيّة" في مصر

بقلم : محمّد عثمان

حاول السادات اخراج مسرحية « الديمقراطية » في مصر عن طريق ابتداع قصة « المنابر السياسية » داخل الاتحاد الاشتراكي . ولكنه اضطر مؤخرا للعدول عن هذه المسرحية بسبب اتساع المعارضة الشعبية لسياسة الاستسلام والردة التي يطبقها باصرار .. ولان النظام اصبح عاجزا - في ظل هذه المعارضة - عن تحمل مجرد لافتات زائفة لتيارات اصلاحية لا تتخذ موقف المعارضة الحاسمة او الجذرية له .

واضطر السادات الى اسقاط القناع عن وجهه ولمواصلة اسلوبه الديكتاتوري في الحكم مع تشديد اجراءات القمع وتوسيع حملات الاعتقال ضد جماهير العمال والطلبة في مصر .

موقف عدائي للديمقراطية

فقد اعلن السادات في خطابه الاخير امام اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي يوم ٢٠ تشرين الثاني انه منذ يوم ٢٧ تموز عام ١٩٥٢ حدد موقفه في مجلس قيادة الثورة المصري : الوقوف الى جانب الديكتاتورية .

وبرر السادات موقفه هذا بانه لم يكن يثق في الاحزاب السياسية القديمة في مصر ، غير ان محتوى خطابه كله يكشف ان المشكلة لم تكن مشكلة الاحزاب القائمة في ذلك الوقت ، وانما الحقيقة هي معاداة السادات للحركة السياسية المستقلة للجماهير الشعبية في مصر .

ولم يكن السادات - كما ظهر ايضا من خطابه نفسه - يعارض الاحزاب القديمة لانه يتخذ موقف اكثر تقدما ازاء القضايا الاجتماعية . والدليل على ذلك انه عندما انفرد بالسلطة في مصر الغى جميع الاجراءات التقدمية التي تمت خلال السنوات الماضية كلها ، وخاصة في المجال الاقتصادي والاجتماعي .

وبرهن السادات على جهله بتاريخ بلاده عندما ضرب مثلا بانعدام الديمقراطية قبل الثورة فقال ان « قوانين الصحافة » صدرت في اوج الفترة التي يسمونها بالديمقراطية .

والحقيقة ان قوانين تقييد حرية الصحافة لم تصدر رغم محاولة الملك والقوى الرجعية داخل الوفد تمريرها . وسبب فشل صدورها هو المعارضة الجماهيرية الواسعة النطاق لهذه القوانين .

مهزلة الانتخابات

ورغم ان السادات انتقد بعض اجراءات الانتخابات الماضية التي اتسمت بتدخلات من جانب السلطة والاعتراض على عدد من المرشحين واغلاق الدوائر على مرشحين آخرين (لضمان فوزهم) ... فان الانتخابات التي اجراها السادات في شهر تموز الماضي لاعادة بناء الاتحاد الاشتراكي للمرة الخامسة كتنظيم سياسي كانت - في اسلوبها وادارتها - مهزلة كبرى من مهازل تزييف ارادة الناخبين . ويعرف جميع افراد الشعب المصري الوسائل والتدابير التي لجا اليها رجال السادات لاستبعاد من لا يضمنون اصواتهم بدعوى عدم وجود استمارات عفوية او ان موعد التسجيل انتهى ... وتم الاعتراض على عفوية « الذين لا يلتزمون بمبادىء ثورة التصحيح » الساداتية في الاتحاد الاشتراكي (!) الى غير ذلك من الاساليب - والجبل المكشوفة التي تستهدف خلق « تنظيم سياسي» لا يتجاوز دوره ان يكون جهاز قمع في يد السلطة الحاكمة .

والطريف ان السادات ، وهو يرفع في خطابه الاخير شعار « الديمقراطية » ، اشاد طويلا بمجلس الشعب لانه « فصل رئيسه و ١٧ عضوا ممن تعاونوا مع مراكز القوى » واعتبر ان موقف المجلس كان « تاريخيا » تفاخر به الاجيال المقبلة !

اذن ، فان « ديمقراطية » السادات تعني التخلص من كل من يعارضونه او ينتقدونه .

السادات ... ملكا !

وهذا الرجل الذي انتقد عبد الناصر في خطابه لانه عمد الى « تركيز السلطة في يده » هو نفسه الذي وضع في السجن جميع اعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي لانهم تجاسروا على مطالبته بعدم الانفراد باتخاذ القرارات .

وهو نفسه الذي ادخل الى مصر مرة اخرى تقاليد وطقوس النظام الملكي وحياة القصور . واصبح اسطول الطائرات المدنية الخاصة برئيس الجمهورية اربع طائرات : طائرة بوينغ - ٧٣٧ (ثمنها ٢٣ مليون دولار) وطائرة ميستير ، وبوينغ - ٧٠٧ - وطائرة هليكوبتر . ويتم خصم ثمن هذه الطائرات الامريكية من « المعونة » الامريكية لمصر ! وتم توقيع عقد مع شركة سويسرية لانشاء مطار خاص في النيل، مواجه لمنزل السادات في الجيزة ، يكلف عدة ملايين من الدولارات ، وهو المطار رقم ١٢ الذي يقام خصيصا للسادات ! وعبر تاريخ مصر كله سواء ايام الملكية او الجمهورية .. لم تحدث مثل هذه الامور والتجاوزات المسئة .

مجتمع اصحاب الملايين

وتتضح « ديمقراطية » السادات في التطبيق من خلال دراسة اجريت على اعضاء المؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي الساداتي .. تبين منها ان « ممثلي العمال والفلاحين » في هذا المؤتمر هم من مديري الشركات وبنوك التسليف والادارات الحكومية المختلفة ومن رؤساء مجالس ادارات الشركات ووزراء سابقين ، واحد اصحاب اعلى الرتب في الجيش ، ومدير جامعة ، ومخرج اذاعي وماذون وقصاب !

ومجتمع السادات « الديمقراطي » هو مجتمع اصحاب الملايين .

وكانت مجلة « تايم » الامريكية قد ذكرت ، نقلا عن تقديرات مراسلها في القاهرة ، انه يوجد في مصر الآن اغنياء من اصحاب الملايين يتجاوز عددهم اصحاب الملايين في عهد الملك السابق فاروق .

ويبرهن السادات في خطابه الاخير على ان الاتحاد الاشتراكي الموالي له « موجود وفعال » من الواقعة التالية : انه استدعى اثناء هذا الاتحاد الى اجتماع سري قبل حرب تشرين وتحدث معهم خلاله عن الحرب . وبعد الاجتماع لم يفتح احد الحاضرين فمه بكلمة واحدة عما تحدث به الرئيس !!

ورغم ان السادات استخدم هذا العام قوات الامن المركزي والطائرات المقاتلة (التي كانت تخترق حاجز الصوت لارهاب السكان) في قمع اضراب عمال المحلة الكبرى .. ورغم ان اجهزته قامت ، منذ ايام بحملة اعتقال واسعة في صفوف العمال والطلاب .. فانه تحدث عن « الديمقراطية » المتوفرة الآن في مصر (في خطابه الاخير) على اساس ان الشعب المصري لم يسبق ان تمتع بها قبل الثورة او ايام الثورة (يقصد ايام جمال عبد الناصر) !

ماذا وراء « المنابر » ؟

ومن اجل ايهام المصريين بانه يمارس الديمقراطية ، افتتح السادات حكاية المنابر السياسية داخل الاتحاد الاشتراكي .

ما هو مفهوم السادات لهذه المنابر ؟ امتصاص واستيعاب اي وجهة نظر تظهر داخل الاتحاد الاشتراكي والالتفاف حولها وتحديد العناصر التي تتبناها .

والسادات يعرف ان المجتمع المصري يموج بالتحركات والتنظيمات السرية . واذن فلا بد من قطع الطريق على هذه التنظيمات عن طريق التظاهر بانه يفسح المجال للمعارضة العلنية وانه لا مبرر للقيام باي نشاط سياسي سري . كذلك يعرف السادات ان الصراع بدأ ينهش المجموعات التي تلتف حول شخصه وان هناك جماعة (عثمان احمد عثمان - اسماعيل فهمي) وجماعة سيد مرعي التي يقف الى جانبها عبد الغني الجمسي وزير الحربية ، وهناك معسكر ممدوح سالم رئيس الوزراء الذي يدور الصراع بينه وبين معسكر سيد مرعي . كذلك يحتدم الصراع بين هذا المعسكر الاخير ومعسكر محمود ابو وافية عديل السادات وعضو اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي . والصراع حاد ، ايضا ، بين هذا المعسكر الاخير وبين جماعة رفعت المحجوب التي تحاول السيطرة على الاتحاد الاشتراكي ...

ويفضل السادات ، في هذه الحالة ، توجيه هذه الصراعات في قنوات تخدم مصالحه وتدعم مركزه . ولا شك ان قيام منابر تتنافس حول مدى تاييدها له واقترابها من شخصه وتجنيدها العناصر الموالية له سيكون عملا « ايجابيا » !

ومن هنا بدأت مهزلة المنابر التي وصل عددها الى حوالي عشرين منبرا من بينها منبر « العلم والايمان » !

وصاحب الطلقة الاولى في الاعلان عن منبره هو محمود ابو وافية الذي لا يتحرك خطوة واحدة بدون موافقة السادات والذي طرح برنامجا لمنبره المسمى بالاشتراكي الديمقراطي .. انتقده السادات في خطابه الاخير باعتبار انه لا يتضمن جديدا !

وهكذا تنكشف لعبة الهاء الراي العام وتسليته بالمنابر الوهمية وخاصة بعد توقيع اتفاقية سيناء .

وقد وصلت المهزلة الى حد انضمام عدد من اعضاء مجلس الشعب المصري الى منبرين في وقت واحد : منبر محمود ابو وافية ومنبر مصطفى كامل مراد - عضو المجلس - الذي اطلق عليه اسم « الاحرار الاشتراكيون » ! اما الوزراء فقد انضم معظمهم الى منبر عديل السادات حتى يبرهنوا على قدرتهم على تحسس اتجاه الريح المؤاتية ، وخاصة بعد ان لاحظوا ان الصحف الرسمية نشرت بيان ابو وافية املا !

وبرنامج منبر ابو وافية يتحدث عن « ثورة التصحيح » الساداتية وهي الانقلاب الذي دبره السادات للاطاحة بالعناصر الناصرية من السلطة .

وبرنامج مصطفى كامل مراد يدعو الى اقامة اقتصاد المنافسة الحرة (وهو ما يجري تطبيقه الآن !)

موقف اليسار

اما عن موقف اليسار المصري ، فقد كان على النحو التالي :

قطاع من هذا اليسار اعلن رفضه لفكرة المنابر من اساسها من زاوية انها ستكون وسيلة لتضليل الراي العام وتزييف مطالبه الحقيقية .

ويرى هذا القطاع انه لا بديل عن الاحزاب والمنظمات السياسية السرية والتي اصبحت موجودة بالفعل . وقطاع اخر من اليسار اتخذ موقف القبول لفكرة المنابر ، ولكن هذا القطاع انقسم الى قسمين : قسم يطالب بمنبر « ماركسي » مستقل ، وقسم يرى اقامة منبر وطني عام يضم كل فصائل اليسار من ماركسيين وناصريين ووطنيين .

وعارض قطاع من الناصريين فكرة المنابر ، ولكن قطاعا آخر اعلن تاييده لها .

وايضا .. انقسم القطاع المؤيد للمنابر الى قسمين :

- قسم ينادي بمنبر ناصري مستقل .
- وقسم يطالب بمنبر مشترك مع « الماركسيين ».

واتخذ كل من خالد محي الدين وكمال الدين رفعت الخطوة الاولى في اتجاه اقامة منبر مشترك « لليسار المصري » . وانضم اليهما لطفي الخولي وعبد الرحمن الشرقاوي في هذه الخطوة . ولكن كمال رفعت وجد اصرارا من جانب حاتم صادق (زوج ابنة عبد الناصر) وعبد الكريم احمد على اقامة منبر ناصري مستقل تحت اسم المنبر « الاشتراكي الناصري » ، فانضم اليهما . واستمر خالد محي الدين في محاولة تشكيل المنبر « الوطني التقدمي » . وانضم الى خالد محي الدين جزء من الناصريين الذين ظلوا يحبذون فكرة المنبر المشترك .

حملة ضد الناصريين

وطرح المنبر « الاشتراكي الناصري » برنامجه ، وهو البرنامج الذي شن السادات حملة شعواء ضده في خطاب ٢٠ تشرين الثاني على اساس انه لا يتضمن جديدا اكثر مما جاء في ميثاق عبد الناصر !

غير ان السبب الحقيقي لحملة السادات على هذا البرنامج هو معارضته لسياسة « الانفتاح الاقتصادي » وتدفق الاستثمارات الاجنبية على مصر بصورة ادت الى انهيار الاقتصاد الوطني ومشروعات التنمية الحقيقية .

واعلن السادات معارضته لاستخدام عبارة « التجربة الناصرية » على اساس ان عبد الناصر « طول عمره بتاع مصر » وتجربته اسمها « التجربة المصرية » وليست الناصرية !

وحذر السادات هؤلاء الذين يشكلون المنابر من انهم يعلنون « احزابا » وليس « منابر » !

وفوجيء هؤلاء الذين اعتبروا ان حكاية المنابر الة جدية ، بان السادات لا ياخذ المسألة على محمل جي وانه مصر على التشبث بالسلطة منفردا دون رقابه حتى من هؤلاء الذين لا يعارضونه معارضة حقيقية او جذرية وانما يختلفون معه في بعض التفاصيل الهامشية او التكتيكية .

« ضوابط » للحركة

وجدير بالذكر ، انه حتى العناصر الاصلاحية التي تقبلت فكرة المنابر كوسيلة لخلق الحد الادنى من الحياة السياسية في البلاد .. لم تعد على استعداد للمقامرة بكل شيء من أجل النظام . وهكذا اتفق القائمون على المنبر « الوطني التقدمي » والمنبر « الاشتراكي الناصري » على انه ما لم تفسح لهم السلطة مجالا حقيقيا للعمل السياسي فانهم لن يشاركوا في اللعبة وسيوقفون اي نشاط يتدرج في اطار هذه « المنابر » . وكان رفعت المحجوب ، الامين الاول للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي الساداتي ، قد بدأ يتحدث كثيرا عن « الضوابط » التي يجب ان توضع لهذه « المنابر » لضمان التزامها الكامل بالسياسة الرسمية للسلطة .

درس للقوى الثورية

وجاء خطاب السادات الاخير ليؤكد هذا المعنى وهو انه لا مجال لاية حركة سياسية او عمل سياسي خارج الاطار الذي وضعه هو نفسه .

وبعد أن كان السادات يعتزم توجيه ضربات بوليسية لاولئك الذين يمارسون العمل السياسي خارج اطار هذه « المنابر » بحجة ان مجال العمل السياسي موجود داخل اتحاده الاشتراكي .. لم يعد يطيق الانتظار او يبحث عن ذرائع ، فقد ادرك ان هذه المنابر الشكلية لن تحول دون العمل السياسي المستقل الذي يخرج عن اطار اجهزته ويعتمد موقف المعارضة الجذرية لسياسات النظام . فقد ادركت القوى الثورية في مصر منذ زمن بعيد ان الحكام لا يتنازلون ، طواعية ، عن سلطاتهم المطلقة لجماهير الشعب .. وان معركة الحريات الديمقراطية والعمل السياسي المنظم المستقل عن السلطة والمعارض لها .. يجب ان تجري في صراع مع هذه السلطة وليس بالتعاون معها ، كما ان هذه الحريات يتم انتزاعها من قبضة السلطة وبراثنها وليس عن طريق انتظار تنازلات وهمية من جانبها .

كذلك ، ادركت هذه القوى ان اتساع معارضة الجماهير الشعبية لسياسة السادات الاستسلامية امام الاستعمار الامريكي والصهيونية ولسياسة الردة في المجال الاقتصادي لن تتيح للرئيس المصري اتخاذ اجراءات شكلية لايهام الجماهير بنوع من الديمقراطية المزيفة .

.. فحتى هذه الشكليات لم يعد النظام قادرا على تحملها في الظروف الراهنة . ■■